مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
المجلد 11 العدد 2/ ديسمبر 2025
ص ص 5–15

دراسة مقارنة لمؤشر الاستقرار المالي في الأردن، الامارات العربية المتحدة والبحرين، تونس، العراق خلال 2015-2022

A comparative study of the Financial Stability Index in Jordan, the United Arab Emirates and Bahrain, Tunis, Iraq during 2015-2022

زرمان توفيق
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع (الجزائر)،
toufik.zermane@univ-constantine2.dz

الاستلام: 2024/11/11 القبول: 2025/12/12 النشر: 2025/12/31

ملخص:

يعتبر الاستقرار المالي في أي دولة من العالم الهدف الرئيسي الذي من خلاله تستمر أنشطة مختلف القطاعات وبالأخص القطاع المصرفي، البورصة والاقتصاد الكلي، لهذا فقد قمنا بتقديم المفاهيم المرتبطة بمؤشر الاستقرار المالي وكيفية حسابه والهدف منه، ثم عرض لتجارب دولية سابقة لمعرفة قيمة مؤشر الاستقرار المالي، تفاديا لوقوع أزمات مالية وآثارها السلبية على أداء النظام المالي. وقد استخدمنا منهج دراسة مقارنة لمؤشر الاستقرار المالي في الأردن، الامارات العربية المتحدة، البحرين، العراق وتونس، وذلك خلال الخمس سنوات المتتالية من 2015 الى 2022

وقد توصلنا الى اختلاف في قيمة المؤشر من دولة الى أخرى وعبر السنوات المتتالية وذلك نظرا لميزات الاقتصاد بشكل عام. كما تبرز أهمية مؤشر الاستقرار المالي في تجميع كل البيانات المتعلقة بمؤشر القطاع المصرفي، سوق رأس المال، الاقتصاد الكلي والدورة المالية، والمتضمنة المؤشرات الفرعية حسب خصوصيات كل دولة، ثم حساب قيمة المؤشر الذي يعكس الوضع المالي الشامل، واتخاذ الإجراءات والسياسات المناسبة.

الكلمات المفتاحية: مؤشر الاستقرار المالي، القطاع المصرفي، البورصة، الاقتصاد الكلي، الدورة المالية.

Abstract:

Financial stability in any country of the world is the main Target through which the activities of various sectors continue especially the banking sector, the stock market and the macro-economy. Therefore, we presented the concepts related to the financial stability index, how to calculate it and its target, and then presented previous international experiences to find out the value of the financial stability index, to avoid financial crises and their negative effects on the performance of the financial system. We used a comparative study methodology for the Financial Stability Index in Jordan, the United Arab Emirates, Bahrain, Iraq and Tunis, during the five successive years from 2015 to 2022 .

We have reached a difference in the value of the index from one country to another and over successive years due to the features of the economy in general. The importance of the Financial Stability Index is also highlighted in compiling all data related to the banking sector index, capital market, macro-economic and financial cycle, including sub-indicators according to the peculiarities of each country, then calculating the value of the index that reflects the overall financial situation, and taking appropriate measures and policies.

Key words: financial stability index, banking sector, stock exchange, macroeconomics, financial cycle.

1.مقدمة:

من أبرز التحديات التي تواجه النظام المالي والمصرفي للدول هي الازمات المالية سواء على المستوى المحلي أو الدولي والتي تهدد استقرارها وسلامتها، لذلك فالسلطات الرقابية تسعى دائما الى الحفاظ على التوازن المالي، لهذا جاءت ضرورة بناء مؤشر الاستقرار المالي الذي بدوره يشمل عدة متغيرات، تشمل القطاع المصرفي، الاقتصاد الكي، سوق رأس المال، والدورة المالية.

لهذا قامت الدول العربية والأجنبية بوضع أنظمة للإنذار ومؤشرات بغرض حماية النظام المالي وتحقيق الاستقرار للقطاع المالي، من خلال تحليل إطار وعملية تحديد المشاكل التي تواجه النظام المالي للدولة، واتخاذ القرارات المناسبة حسب كل وضعية مالية للسنة المعنية.

وبشكل عام فإن السلطات الرقابية المشرفة على النظام المصرفي والمالي عليها ان تقوم بالتنبؤ بحدوث أزمات مالية وبالتالي العمل على توفير الحلول المناسبة لتجنب والتخفيف من آثارها على المستويين الكلي والجزئي لتحقيق الاستقرار المالي. تدور إشكالية المقال فيما يلي:

إلى أي مدى يسمح مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية بتحقيق سلامة ومتانة النظام المالي؟

للإجابة على هذه الإشكالية نتبع المنهج الوصفي التحليلي لمؤشر الاستقرار المالي في الدول، ودراسة مقارنة بين خمسة دول عربية لمعرفة تطور مؤشر الاستقرار المالي.

ولتوضيح الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما أهمية تحديد مؤشر الاستقرار المالي؟

كيف يتم الحكم على قيمة مؤشر الاستقرار المالي؟

هل مؤشر الاستقرار المالي كاف للحكم على استقرار الاقتصاد المحلي؟

يمكن صياغة الفرضيتان التاليين:

H0 يعتبر مؤشر الاستقرار المالي جيد اذا كان أكبر من الواحد.

H1. مؤشر الاستقرار المالي المقبول يكون أقل من الواحد.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في قدرة تحكم الدول العربية في أهم المؤشرات المالية والاقتصادية والتي تتلخص في مؤشر الاستقرار المالي، الذي حدد بـ 0.591 نقطة في نهاية عام 2022.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية وتطورها عبر سلسلة زمنية، وتفسير الظروف والأحداث الاقتصادية والمالية التي أدت الى تحديد قيمته سواء أكبر او أقل من الصفر.

منهجية وأدوات البحث:

قمنا باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الاحصائي لدراسة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية، من خلال وصف أهم المؤشرات وطرق حسابها، ثم تحليل وتفسير القيم المتحصل عليها، والمنهج الاحصائي بتتبع سلسلة زمنية لثمان سنوات

لخمس دول عربية لقيمة المؤشر الاستقرار المالي.

-من بين الدراسات السابقة وضع ألبليسكو في عام 2010، تركز الدراسة حول مؤشر الاستقرار الكلي للنظام المالي الروماني، واستخدم عملية التطبيع للمؤشرات باستخدام منهجية التطبيع التجريبي، وذلك من خلال أربعة مؤشرات وهي:

مؤشر التنمية المالية

مؤشر الضعف المالي

مؤشر السلامة المالية

مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي.

بعد ذلك تم صياغة هذه المؤشرات وتحديد مؤشر الاستقرار المالي من خلال الوسط الحسابي لهذه المؤشرات المذكورة، وقد توصلت الدراسة الى وجود استقرار مالي بتحقيق المؤشرات الفرعية المحسوبة والمقبولة.

-كما قدم كاردايلي ولال خلال الأزمة المالية العالمية ضمن التقرير أفاق الاقتصاد العالمي 2008-2011 وقد تضمنت الدراسة على تحديد مؤشر الاستقرار المالي، بالاعتماد على سبعة مؤشرات ارتبطت أساسا بالسوق المالية، العملات الأحبية، الديون الحكومية، الاحتياطيات الدولية، المخاطر، السيولة والربحية.

لهذا تم تجميع هذه المتغيرات في ثلاثة قطاعات وهي البنوك، رأس المال، الصرف الأجنبي، كما استخدمت الدراسة الطريقة المعيارية والمتوسطات المرجحة لتحديد مؤشر الاستقرار المالي، وقد توصلت الدراسة الى صياغة مختلف المتغيرات وحساب مؤشر الاستقرار المالي.

-كما قام تشينغ وتشوي في عام 2011 تعلقت الدراسة بمؤشر الاستقرار المالي لقطاع ماكاو، واعتمد ا على تجميع البيانات بالطريقة المنهجية المعيارية والتجريبية، وصبها ضمن مؤشر التجميعي لتحديد مؤشر الاستقرار المالي وقد توصل الى نتائج مقبولة جدا.

-دراسة مطاي عبد القادر، بن الدين أمال، تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي، دراسة تطبيقية حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد2، ص 90-105 بتاريخ 19-12-2019 ، وتناولت الدراسة تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي، والمصرفي في الجزائر من خلال التطرق الى بعض المعايير الدولية لقياس وتحليل مدى سلامة أداء النظام المالي والمصرفي باعتباره القطاع الأكثر تأثرا بالتغيرات الاقتصادية المعاصرة، وقد توصلت الدراسة الى ضرورة وضع جملة من التدابير والإجراءات التي تناسب كل وضع لأن الاستقرار المالي لا يتخذ مسار زمني ثابت نظرا لإمكانية تحول الوضع في ظرف وجيز إلى عدم الاستقرار، فيما بعد تأتي الإجراءات التصحيحية في حالة الفشل.

وقد جاءت هذه الدراسة لمقارنة مؤشر الاستقرار المالي لدى عينة من الدول العربية وهي الأردن، الامارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، والعراق. نظرا لعدم توفر البيانات والافصاح عنها لدى بعض الدول العربية. بحيث تتغير قيمة مؤشر الاستقرار المالي من سنة الى أخرى نظرا لتأثره بعدة عوامل اقتصادية ومالية. وعليه يتضمن المقال العناصر التالية:

2.مفهوم الاستقرار المالي

يعرف الاستقرار المالي حسب crochett بانه الحالة التي تسمح فيها المؤسسات بالقطاع المالي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستمرار في أداء المهام المنوطة بها بدون الحاجة الى مساعدة خارجية، وقيام المتعاملون بالأسواق الرئيسية بإجراء معاملاتهم بقدر من الثقة، وبأسعار تعكس القيمة الحقيقية للمنتجات المتداولة، ويجب ان لا تشهد أسعار هذه المنتجات تغيرات جوهرية لا تعكس قوى العرض والطلب عليها مع ثبات العوامل الأخرى دون تغيير (A.crochett., august).

كما عرف padoa-shiop ان الاستقرار المالي يحقق عندما يكون القطاع المالي قادرا على امتصاص الصدمات، ودون التخلي عن القيام بدوره في تخصيص المدخرات وتوجيهها للفرص الاستثمارية، والقيام بعمليات المدفوعات بالاقتصاد، ويعكس هذا التوجه في تحليل مفهوم الاستقرار المالي التركيز على الوظيفة الرئيسية للنظام المالي، والمتمثلة في توظيف الموارد المالية وتقديم خدمات المدفوعات والتي تعد المقوم الأساسي لعملية الوساطة المالية، حيث ينعكس أي اضراب فيها سلبا على الأنشطة الاقتصادية بوجه عام وليس على النظام المالي وحده(Padoa-shoppa, 24-25 october 2002) .

وحسب البنك المركزي الأوروبي الذي تبنى وجهة نظر بعض الاقتصاديين الذين يرون ان الاستقرار المالي يتحقق عندما تتمكن المؤسسات المالية من الصمود أمام الصدمات والاختلالات المالية التي من شأنها التأثير سلبا على كفاءة عملية توزيع المدخرات على الفرص الاستثمارية ذات الربحية (Tirole, 2013).

وحسب تعريف بنك كندا المركزي فإن الاستقرار المالي هو الحالة التي تنتفي فيها أية تهديدات من شأنها التأثير على أداء الاقتصاد الكلي وأداء القطاع المالي والقطاعات الأخرى (al, sebtember 2003).

ويرتبط الاستقرار المالي بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، لذا يجب إعطاء الأهمية القصوى والعناية للأسواق المال والبنوك بأنواعها، بالإضافة الى أهم الجهات المسؤولة على تحقيق ذلك هي السلطات الوصية ممثلة في البنوك المركزية من خلال السياسات النقدية والمالية المطبقة على البنوك فيما يخص حجم السيولة ومنح القروض بشتى اصنافها، كما نشير الى دور لجنة بازل في اصدار مقررات متعلقة بإدارة البنوك وقياس حجم المخاطر المحتملة من خلال الرقابة على راس المال وتحديد الحد الأدنى له لمواجهة المخاطر المستقبلية.

وعليه فالنظام المالي يكون في استقرار إذا توفرت الشروط التالية:

- تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية والعمليات المالية؛

تقييم المخاطر وتسعيرها وتحديدها وادارتها؛

استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الاساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية. (ريمة، 2012-2013، صفحة 20)

3.الهدف من تطوير مؤشر الاستقرار المالي

يمكن ايجاز أهداف تطوير مؤشر الاستقرار المالي فيما يلي (العربي، 2020):

- التحقق من سلامة النظام المالي بالاعتماد على مقاييس كمية وأخرى وصفية.

-إضفاء مبدأ الشفافية والافصاح في نشر وتداول المعلومات الكاملة حول المتعاملين في السوق;

-الإشارة الى لمختلف الأحداث المالية والمصرفية;

-المقارنة الزمانية وفيما يخص الدول لأداء النظام المالي;

-تتبع التغيرات التي تطرأ على المؤشرات عبر سلسلة زمنية لتسهيل عملية المقارنة;

-السماح بالإنذار المبكر لمختلف التقلبات التي تواجه النظام المالي;

-الشفافية لنشر المعلومات من طرف البنوك المركزية لتوضيح أهم التطورات ومستوى المخاطر المحتملة.

4.علاقة الاستقرار المالي بالاستقرار المصرفي:

ان استقرار النظام بصفة عامة هو استقرار مختلف المكونات من مؤسسات وعلاقات وقواعد تحكم سيرورته، والاستقرار لا يعني طبعا الثبات المطلق، أي انه لا يتعارض مع النمو، فنظام مستقر لا يعني انه ثابت وغير قابل للنمو، غير ان الاحتفاظ على الاستقرار يتطلب تحقيق نمو متوازن.

ففي حالة عدم الاستقرار في النظام المصرفي فإننا نتحدث عن مشكل هيكلي مستمر، وليس عن مشكل ظرفي طارئ، أي اننا بصدد وضع ديناميكي وليس وضع سكوني، فعندما يحدث نقص السيولة لدى بنك او بعض البنوك لا يعبر عن لا استقرار بحيث يمكن معالجته بسهولة اما في إطار السوق ما بين البنوك او من خلال تدخل البنك المركزي، كذلك حالة افلاس بنك ما فيعتبر امرا عاديا ولا يدل على عدم استقرار في النظام المالي، يمثل استقرار النظام المصرفي من اهداف السلطات النقدية في كل دول العالم، اذ ان عدم استقرار هذا النظام قد يؤدي الى ازمة مصرفية، ثم ازمة في النظام المالي، ثم ازمة اقتصادية شاملة، ومن المعروف ان كل الازمات الاقتصادية التي عرفها العالم بدأت من القطاع المالي والمصرفي.

ومن اهم مظاهر الازمة المصرفية هو انتشار الإفلاس، وعادة ما تكون البداية هي تعثر أحد المصارف الهامة، او مجموعة محدودة من المصارف، وذلك بوصوله الى حالة من التوقف عن الدفع تجاه المودعين وغيرهم من الدائنين.

كما يمكن حصر أربعة أسباب رئيسية في افلاس المصارف وهي:

- ضعف في نوعية الأصول
- ضعف في الإدارة عدم ملائمة المحيط الاقتصادي
- الاحتيال والنصب. (حسين، 2008، صفحة 47)

5.المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي العربي

شملت المتغيرات المستخدمة في تحديد مؤشر الاستقرار المالي في العناصر الأربعة التالية:

1.5- مؤشر القطاع المصرفي: ويتفرع الى

1.1.5 - كفاية رأس المال: وتشمل نسبة كفاية رأس المال.

2.1.5- جودة الأصول: وشملت الديون غير العاملة الى اجمالي الديون، صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات الى قاعدة رأس

المال، نسبة تغطية المخصصات الى الديون غير العاملة.

3.1.5- السيولة: وشملت نسبة الأصول السائلة الى الالتزامات السائلة.

4.1.5- الربحية: وتشمل نسبة اجمالي الديون الى اجمالي ودائع العملاء، نسبة العائد الى الأصول ROA، نسبة العائد الى حقوق الملكية ROE، اجمالي المصروفات (من غير الفوائد) الى اجمالي الدخل، هامش الفائدة الى اجمالي الدخل.

2.5- مؤشر الاقتصاد الكلي: وشملت معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الايرادات الحكومية، معدل التضخم، نسبة الاحتياطات الأجنبية الى الناتج المحلي الإجمالي.

3.5- مؤشر سوق رأس المال: وشمل القيمة السوقية للأسهم الى العائد على الأسهم. (زيتون، 2019، صفحة 19)

4.5- مؤشر الدورة المالية: وتتمثل في فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي ويبين اتجاه النسبة على المدى الطويل).

6.كيفية تحديد مؤشر الاستقرار المالي

يتم تحديد مؤشر الاستقرار المالي بالاعتماد على خصوصيات كل دولة، والمنهجية المستخدمة في بناء مؤشر الاستقرار المالي في دولة الأردن التي أولت اهتماما كبيرا بتطوير مؤشر الاستقرار المالي، وهي كالتالي:

تم تحديد قيمة المؤشر المعياري من خلال الفرق بين قيمة المؤشر في اللحظة الزمنية معينة والقيمة الصغرى للمؤشر الفرعي إلى الفرق بين القيمة العظمى للمؤشر الفرعي والقيمة الصغرى للمؤشر الفرعي، وسميت بمنهجية إعادة القياس للمؤشرات الفرعية وفق الصيغة التالية (الاردني، 2017، صفحة 40):

$$Di= (AI-MIN)/(MAX-MIN)$$

DI حيث تمثل: المؤشر المعياري في زمن معين.

MIN القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي.

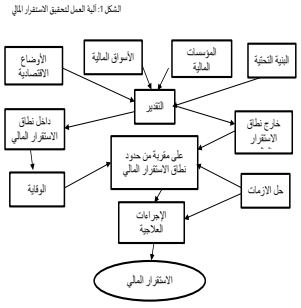
MAX القيمة العظمى للمؤشر الفرعي.

AI تمثل قيمة المؤشر في زمن معين.

7.آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي

لتحقيق الاستقرار المالي لابد من إجراءات عملية رصد وتحليل لمختلف نقاط الضعف التي من الممكن ان تؤثر على النظام المالي، سواء تعلق الامر بالمؤسسات أو الأسواق المالية او المخاطر المرتبطة بالبنية التحتية كأنظمة الدفع التقليدي والالكتروني، التسوية وعمليات المقاصة، أو المخاطر الاقتصادية الكلية، المحلية والخارجية والمرتبطة بالقطاع المالي. والشكل التالي (شيناسي، 2005، صفحة 13) يوضح ذلك:

الشكل 1: آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي.



المصدر: جاري شيناسي، العدد 36، 2005، ص13.

من خلال الشكل 2 فإن عملية تحقيق الاستقرار المالي يتطلب مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالوقاية والتصدي للأزمات المالية المحتملة، وعليه يتم الأخذ بعين الاعتبار التقديرات المبنية على أساس التقارير المقدمة من طرف المؤسسات المالية والأسواق المالية وحالة الاقتصاد الكلي، بالإضافة الى مدى توفر البنى التحتية، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على عملية الرصد والتحليل.

8. **آلية حساب مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية:** يبين الجدول التالي اهم المتغيرات الفرعية والوزن الترجيحي، قيمة المتغير والمؤشر المعياري في زمن معين وقيمة المتغير بعد الترجيح والذي يعطي لنا قيمة مؤشر الاستقرار المالي للسنة محل الدراسة.

الجدول 1 منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي العربيAFCI



المصدر: رامي يوسف عبيد، منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية، ص ن ع، 2020/01

يمثل الجدول كيفية احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية والذي يمثل مجموع المؤشرات الأربعة وهي مؤشر القطاع المصرفي، مؤشر الاقتصاد الكلي، مؤشر سوق رأس المال، ومؤشرا لدورة المالية وتكون مجزأة الى مؤشرات فرعية تكون مرجعة بأوزان ترجيحية معدة من طرف خبراء، ليتم تحديد قيمة مؤشر الاستقرار المالي في سنة معينة، ففي سنة 2015 حدد بـ 0.516 وتعتبر نسبة مقبولة تعكس جهود الحكومات العربية في جميع القطاعات وكذلك المعاملات الخارجية.

9.مقارنة مؤشر الاستقرار المالي في كلا من الأردن، المملكة العربية المتحدة، البحرين، العراق، تونس

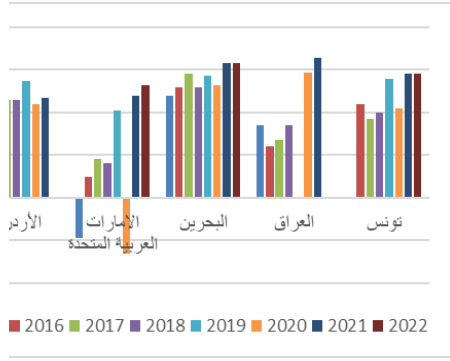
يبين الجدول التالي تطور مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية الخمس خلال الثمانية السنوات المتتالية 2015-2022.

الدولة/ عام	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الأردن	0.57	0.49	0.46	0.46	0.55	0.44	0.47	-
الامارات العربية المتحدة	0.19-	0.10	0.18	0.16	0.41	0.26-	0.48	0.53
البحرين	0.48	0.52	0.58	0.52	0.57	0.53	0.63	0.63
العراق	0.34	0.24	0.27	0.34	-	0.586	0.656	-
تونس	-	0.44	0.37	0.4	0.56	0.42	0.58	0.58

المصدر: اعداد الباحث من خلال المعلومات المجمعة من تقارير صندوق النقد العربي 2015-2022.

يمكن توضيع مؤشر الاستقرار المالي في هذه الدول وفق الشكل التالي

الشكل 2: تطور مؤشر الاستقرار المالي في الأردن، الامارات العربية المتحدة، البحرين، العراق، تونس خلال2015-2022



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

التفسير بالنسبة لتطور قيمة المؤشر لكل دولة على حدا

الأردن: خلال السبع سنوات الأخيرة 2015-2021 فقد حققت قيمة جيدة لمؤشر الاستقرار المالي والتي سجلت في سنة 2015 ب 0.57 ثم في 2019 ب 0.55، مع تسجيل أدنى قيمة في 2020 ب 0.44.

الامارات العربية المتحدة تعتبر قيمة المؤشر الاستقرار المالي ضعيفة مقارنة بمجال صفر الى واحد، فقد كانت سالبة في سنة 2020 ب -0.26، وتحسنت في عام 2019 بقيمة 0.41 والتي تعتبر قفزة نوعية، وقد بلغت اعلى قيمة بـ 0.53 في عام 2022.

البحرين: سجلت قيم جيدة للمؤشر تراوحت بين قيمة قصوى 0.63 في عام 2022، وقيمة دنيا 0.48 في عام 2015، مع تغير القيمة في عامي 2018 و2019 و2020 بـ 0.52 و0.57 و0.53.

العراق: تعتبر قيمة المؤشر متدنية بين قيمة دنيا 0.24 في عام 2016 وقيمة قصوى في عامي 2021 بـ 0.656 نقطة.

تونس: يعتبر مؤشر الاستقرار المالي متذبذب بين قيمة دنيا 0.37 عام 2017 وقيمة قصوى في عام 2021 و2022 بـ 0.19نقطة.

بالنسبة لمقارنة الدول الخمس نلاحظ أن دولة العراق حققت اعلى مؤشر استقرار مالي بـ 0.65 في المرتبة الأولى، ثم دولة البحرين تأتي في مرتبة ثانية باحتلالها مؤشر بـ 0.63 وهذا راجع لاستقرار الدولة وتعافيها من الأزمات المالية وتحكمها في مختلف المتغيرات التي تكون مؤشرا للاستقرار المالي.

تأتي دولة تونس في ترتيب ثالث من خلال ثبات قيمة المؤشر بالرغم من انخفاضه في عام 2020، وبالرغم من آثار الأزمة الصحية والاقتصادية على العلاقات بين الدول. ثم تأتي دولة الأردن في المرتبة الرابعة لتميزها باستقرار كلي للاقتصاد، ونظام مصرفي متين، سليم ومستقر بدرجة جيدة. وللإشارة فإن الأردن يحتل المرتبة الثالثة مقارنة مع 19 دولة أوروبية قامت بتطوير مؤشر الاستقرار المالي باستخدام نفس المنهجية تقريبا.

بصفة عامة فان درجة استقرار النظام المالي في الأردن تعتبر جيدة أخذا بالاعتبار التطورات الاقتصادية في المنطقة وأثرها على الاستقرار المالي.

ثم في مرتبة خامسة الامارات العربية المتحدة نظرا لثبات المؤشر من خلال تطوير المتغيرات المكونة له يعتبر دون المتوسط، مع تحسن المؤشر في سنتي 2021 و2022 بقيمة 0.48 و0.53 على الترتيب.

10.مؤشرات التطور المالي والسلامة المالية، الاقتصاد الكلي ومناخ الاقتصادي العالمي لعام 2022:

يبين الجدول التالي المؤشرات في الدول الخمس محل الدراسة

جدول 3: تطور مؤشرات التطور المالي، السلامة المالية، الاقتصاد الكلي، والمناخ الاقتصادي العالمي في الأردن، الامارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، العراق لعام 2022:

المؤشر/الدولة	الاردن	الامارات العربية المتحدة	البحرين	تونس	العراق
FDI مؤشر التطور المالي	963 مليون دولار امريكي	22.7 مليار دولار امريكي	1.95 مليار دولار امريكي	713 مليون دولار امريكي	2.326 مليار دولار امريكي
FSI مؤشر السلامة المالية	0.5	/	/	/	/
نسبة كفاية راس المال	/	%16.3	%21.2	/	/
نسبة القروض المتعثرة	/	/	%3.8	/	/
ROA	/	/	%1.3	/	%1.1
ROE	/	/	%11.2	/	%12
LF	/	/	%9.3	/	/
MI					
الناتج المحلي الإجمالي	48.76 مليار $	1.86 تريليون درهم اماراتي	44.39 مليار $	44.95 مليار $	286.64مليار $
معدل التضخم	%4.2		%3		%5.2
معدل النمو	%2.7	%2.5	3.5	%8.31	%9.3
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	34.54 مليار دينار اردني	%7.9 1.62 تريليون درهم اماراتي	38.4 مليار دولار امريكي	%2.4 48.2 مليار دولار امريكي	282.88 مليار دولار امريكي
WECI مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي	/	/	/	/	/

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

تفسير معطيات الجدول:

-مؤشر التطور المالي: كل الدول تنظر الى مؤشر التطور المالي من عدة مؤشرات وهي معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو فهي متفاوتة ومختلفة من خلال هذه المؤشرات لعام 2022، وقد سجلت تدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة كبيرة وفي مرتبة أولى من بين الدول محل الدراسة دولة الامارات العربية المتحدة بـ 22.7 مليار دولار امريكي، ثم العراق ثم البحرين وبعدها الأردن وفي الأخير دولة تونس.

-مؤشر السلامة المصرفية: كذلك يتم النظر الى مؤشر السلامة المصرفية من خلال مؤشرات وهي نسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض المتعثرة، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على الخصوم بالإضافة الى نسبة الرفع المالي وهي متفاوتة من دولة الى أخرى.

-مؤشر الاقتصاد الكلي: بالنسبة لمؤشر الاقتصاد الكلي فقد تلخص في معدل التضخم ومعدل النمو وكذلك الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وفد اظهر نسب متفاوتة من دولة الى أخرى نتيجة أسباب عالمية واثار جائحة كوفيد19.

-مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي: لا يوجد هناك مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي في الدول محل الدراسة لعام 2022 لكن فإننا نسجل ما يلي:

واجهت المملكة الأردنية تحديات في مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر مدركات المناخ، ما يشير إلى ضرورة معالجة القضايا المتعلقة بالبيئة والاستدامة.، وفي الامارات العربية المتحدة فان الأداء كان قوي وابدى استجابة فعالة لأبرز التحديات، وتنفيذ إصلاحات سياسية وتنظيمية مهمة، مثل السماح بالملكية الأجنبية الكاملة للشركات وتعديل أنظمة التأشيرات (التأشيرة الذهبية والخضراء)، مما عزز جاذبية البيئة الاستثمارية، في عام 2022، ولم يصدر مؤشر مناخ اقتصادي عالمي خاص بالإمارات في 2022، ولكن الإمارات تصدرت في مؤشرات عالمية أخرى، حيث احتلت المرتبة 10 عالميا في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2022، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية

الإدارية، وأظهر نموا اقتصاديا قويا خلال العام. كما تفوقت في مؤشرات سوق العمل وأداء الأعمال، بينما صدر مؤشر الأداء البيئي لعام 2022 واحتلت فيه الإمارات المرتبة الأولى عالميا في 6 مؤشرات.

بشكل عام، كان المناخ الاقتصادي في البحرين في عام 2022 يتسم بالانتعاش القوي والنمو الملحوظ، لا سيما في القطاعات غير النفطية، مما يشير إلى بيئة اقتصادية إيجابية.

كان المناخ الاقتصادي العالمي في تونس عام 2022 هشا، مع وجود تحديات اقتصادية كلية عميقة وضغوط مالية وخارجية متزايدة.

يعتبر عام 2022 فترة تعاف اقتصادي للعراق، مدعوما بأسعار النفط المرتفعة وزيادة الإنتاج. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى تنويع الاقتصاد ومعالجة المشكلات الهيكلية لضمان استقرار النمو على المدى الطويل.

4. خاتمة:

مما سبق نخلص الى أن تحقيق الاستقرار المالي عملية مستمرة، بحيث يستلزم الاهتمام بها والعمل على إنجازها في الظروف العادية، والتي يكون القطاع المالي ذو كفاءة من خلال الدور الذي تلعبه السلطات المالية باتخاذ التدابير الوقائية التي تعزز قدرة القطاع المالي في مواجهة الازمات في حالة حدوثها او التنبؤ بها.

ما يمكن ملاحظته هو انه توجد علاقة ارتباط قوية بين المكونات الأساسية للقطاع المالي المتمثلة في المؤسسات، الأسواق، البنية التحتية للنظام المالي، والمتمثلة في مجموعة القوانين التنظيمية والرقابية، وأنظمة الدفع والتسوية المالية.

كما يتطلب الاستقرار المالي استقرارا نقديا يتمثل في القدرة على تحقيق استقرار في مستوى العام للأسعار، وهنا يظهر الدور الأساسي للبنوك المركزية في تحديد والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة أو المدخرة لتحقيق الاستثمارات وامتصاص البطالة.

واجابة على الإشكالية فإننا نقول ان مؤشر الاستقرار المالي ضروري لكي يسمح بتحقيق سلامة وقوة النظام المالي، وهذا في حالة ان المؤشر الاستقرار المالي يتضمن المتغيرات الفرعية الجيدة، وكون ان كل من القطاع المصرفين الاقتصاد الكلي، وسوق النقدية وسوق رأس المال في حالة استقرار مالي شامل.

كما أن الفرضية الصفرية H0غير صحيحة كون ان مؤشر الاستقرار المالي عبارة عن دلالة رقمية لمعرفة وضعية النظام المالي بحيث لا تكون أكبر من الواحد، في حين أن الفرضية الاولى كون ان

H1. مؤشر الاستقرار المالي المقبول يكون قريب من الواحد، وهو مؤشر استقرار مالي مقبول نظرا للقدرة على التوازن بين مختلف القطاعات والتحكم في حركة رؤوس الأموال فهي مثبتة بدليل النتائج والأرقام المتوصل اليها.

يمكن استخلاص النتائج التالية:

يرتبط تحديد مؤشر الاستقرار المالي بعدة متغيرات رئيسية وأخرى فرعية.

تتفاوت قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية بحسب تطور ونمو الاقتصاد بشكل عام.

من بين الدول الخمس محل الدراسة تعتبر دولة البحرين أكثر استقرارا مالي، نظرا للتكامل في القواعد المنظمة للاقتصاد.

كما نوصي بـ:

تجنب الوقوع في القيمة السالبة لمؤشر الاستقرار المالي بالعمل على حصر المتغيرات المتسببة في ذلك.

التدخل بصورة مباشرة للتحكم في المستوى العام للأسعار.

الاهتمام أكثر بمكونات مؤشر الاستقرار المالي من طرف السلطات النقدية والمالية لتحقيق نتائج إيجابية.

الإفصاح على المؤشرات الكلية والخاصة لدى الهيئات المعترف بها لتسهيل الدراسات واتخاذ القرارات المناسبة.

5. قائمة المراجع:

A.crochett. (august). why is financial stability a coal of public policy. bank if kanas city: federal reserve.

al, C. e. (sebtember 2003). financial stability as a policy goal, in assays on financial stability. ottawa: bank of canada.

Padoa-shoppa, T. (24-25 october 2002). central banks and financial stability, ewploring a land in between. exploring a land un between. frankfurt: central banking.

Tirole, J. (2013). stabilite financiére .

الاردني، ل. ا. (2017). دائرة الاستقرار المالي للبنك المركزي. الاردن: البنك المركزي الاردني.

الشاذلي، ا. ش. (2014). الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

العربي، ص. ا. (2020). الاستقرار المالي في الدول العربية. ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

العربي، ص. ا. (2023). تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

شيناسي, ج. (2005). الحفاظ على الاستقرار المالي. سلسلة قضايا اقتصادية، العدد36.